

الخليج و«الإخوانية الجديدة»

سامر ضاحي

كل ظاهرة تاريخية منظومة فكرية حتى لو لم تكن مقولبة إيديولوجياً، إنما تحاول طرح نفسها عبر شبكة علاقات وصيغ طارئة على المجتمعات التي توجد بها، فقد تستطيع هذه الظاهرة إحداث تغيير ما مقتواه الشدة في هذه المجتمعات أو قد تكون المجتمعات نفسها متماشة بيئياً وإيديولوجياً بحيث تلفظ الظاهرة الجديدة أو تهضمها بتعديد بناء نفسه من جديد.

وعلم يكن ما يسمى «الربيع العربي» بمعزل عن غيره من التصورات الفكرية الطارئة على المجتمع العربي الذي لم يشهد سابقاً ظاهرة النزول للشارع من قبل مجموعات شبابية، ولو مدفوعة خارجياً، للتعبير عن المطالب، وإن كان هذا «الربيع» مجرد انتزاع لما يسمى «الثورات الملونة» سبق أن شهدته أوكرانيا في أوروبا الشرقية عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، ولكن القوى التقليدية في المجتمعات العربية المتمثلة بحركات الإسلام الراديكالي استطاعت رکوب هذه الاحتجاجات لتنستها، ويسطر «الإخوان المسلمون» بسرعة على تونس ولبيبا و مصر خلال فترة وجيزه وبعدم أميركي أو على الأقل، بغض نظر وتسهيل، تم الكشف عنه لاحقاً.

كما لم يكن من المستغرب أن تستغل «الإخوانية الجديدة» في تركيا المتسلطة بـ«حزب العدالة والتنمية» ما يحدث في المجتمعات العربية لمحاولة الإشراف المباشر والتحكم، فرأينا صعود الأحزاب والقوى الموالية للتركيا فجأة في انتخابات جرت على عجل قبل إنساج حراك الشوارع وقبل أن تستطيع الأنظمة السياسية التقليدية في المجتمعات العربية التقطاف أنفسها.

في المقابل فإن الأنظمة الراديكالية العربية في الخليج، وبحكم سطوطها المالية خشيّت على نفسها، فهضمت الحركات «الريعية» بسوء أخضر وتوجيه أميركي، لقد نفّسها كممول وراع لها، ونجحت في البداية في تجنب وصول «الربيع» إليّها مع السيطرة على الأحداث البحرينية، لكن في المرحلة الثانية نقحرaka أبوابها، فالازمة اليمينية في الحاوية الخالفة لل سعودية، والتطورات التي حصلت في العراق كانت تهدد الأمن الكويتي بشكل أو باخر، ومن ناحية أخرى ازداد العداء مع إيران في الخليج العربي، وفي المرحلة الثالثة التي نشهدها حالياً بدأت تحول مكاسب هؤلاء إلى خسارة، مع الانتكاسات التي تعرضت لها حركة «النهضة» في تونس، واستبعاد الإخوان عن السلطة في مصر، والانتصارات التي تتحققها سوريا على التنظيمات الإرهابية.

ضمن هذه السিورة يمكن القول إن الدول العربية غير الخليجية تستيقن مؤخراً للدور الخليجي لكن من دون جدوى، فما زال بعضها في الحضن الخليجي في صيغة «الولاء مقابل الحماية والتمويل».

وفي سوريا، عندما رأت «الإخوانية» بوادر فشلها، سارعت لحمل السلاح وحاولت تقديم نفسها كـ«ثورة للريف» مع العام ٢٠١٣ إلا أن ما مارسته من إرهاب وترويع سرعان من تصنيفها ضمن الإرهاب العالمي لكن تأخر الإعلان عن ذلك غريباً، كي ياتح لهذا الغرب استغلال الأزمة السورية لمصلحته هو وأدواته، إلا أنهما اليوم وبصمود الشعب السوري وتضحياته وحذكة قيادته ياتوا يعلمون أن المخطط الأساسي فشل، وتم الانتقال إلى مخططات دقيقة أكثر جزئية تلعب على الهوامش التي تتوجهها

وإذاً أخذنا بالتراث الاقتصادي والسياسي كممول لزعزعة الاستقرارات المجتمعية، يبدو اليوم أن «الإخوانية الجديدة» لم تجدد نفسها بهذا فحسب، إنما اتخذت خطوات متقدمة عبر اللعب على تكوين انتقامات عابرة للحدود، نمطها الأساسي ثقافي، لكنها استغلت ضعف الأطراف في ظل قوة المركز.

خلال الحرب أظهرت دمشق كمركز للدولة، منعة سياسية وعسكرية، في المقابل كانت بعض التصرفات الفريدة تقود لإضعاف الأطراف السورية في أقصى الشمال، مع تركيا، والجنوب مع الأردن، والشرق مع العراق، والغرب مع لبنان، لذلك استغلتها الإرهابيون وسيطروا عليها ومن ثم رأينا تمدد داعش في الشرق ونفذوا إسرائيلياً في الجنوب، ونفذوا ترکياً في الشمال، عبر محاولات الترتيب والتراكيع على «المجالس المحلية» وفتح فروع للمؤسسات الرسمية التركية في مناطق تحتاها مليشيات وتنظيمات رجب طيب أردوغان في سوريا، مستغلة الكثيف الفكري «الإخواني» الذي تحصل بفعل انتقال بعض آلاف إلى الشمال بعد المصاحفات في المناطق المختلفة في محاولة لإنشاء رابط إيديولوجي مع تركيا.

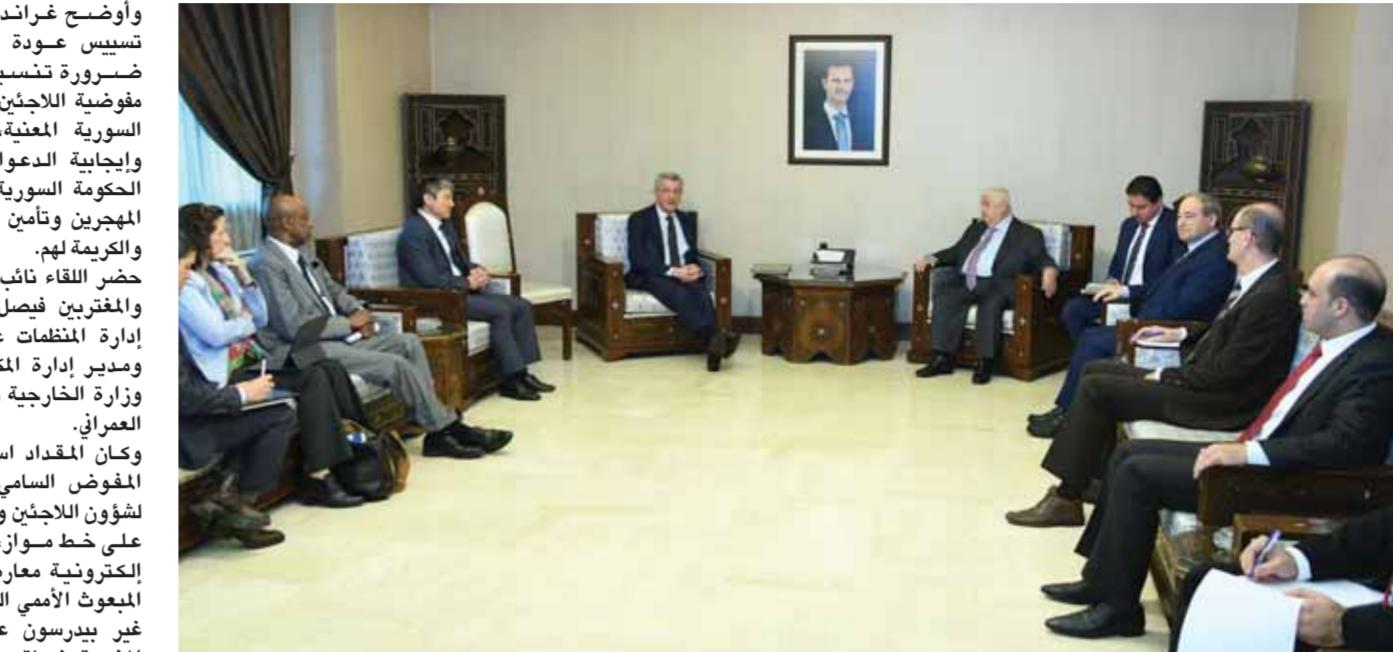
ومؤخرًا أتت محاولة تجنيس السوريين في المناطق القريبة من الحدود، لتليها محاولة إنشاء «النقطة الأمنية» وترحيل السوريين الجنسين في تركيا إليها، لخلق أندر اجتماعية سياسية اقتصادية، ومن ثم تشكيل قوى مرتبطة في مراحل تالية، تدفع أردوغان لطلالة لاحقة بضم تلك المناطق إلى سلطنته كما سبق أن فعلت تركيا عندما استولت على لواء إسكندرون.

في المقابل يبدو من المستغرب الصمت العربي إزاء تلك المحاولات إذ من الواجب اليوم على القوى الخليجية، ومن باب المصلحة أكثر من أي باب آخر، الانخراط بفعالية مع شركاء في الشمال لكتحطم الظموحات الأردوغانية، وليس ثمة شريك سياسي اقتصادي عسكري اجتماعي أكثر من الدولة السورية، بعد إخفاق رهانهم على الأميركيين.

لن تكون الأموال التي يمكن أن تقدمها الدول الخليجية لإعادة الإعمار قروضاً أو هبات أو حتى مساعدات مشروطة بقدر ما هي واجب دفاعي على تلك الدول لتبقى المخططات «الإخوانية الجديدة» بعيدة عنها، لأن أوروبا قد تجد في مراحل مقبلة أن نظام أردوغان نموذج يمكن التعامل معه لطمأنة «الإرهاب العالمي» وأن أوروبا على الأقل ليست عدوه.

وعلى الخليج أيضاً إقامة الادارة الأميركيكية برفع القوibات عن سوريا خدمة لصلاحة أميريكية أكبر تتعلق بضبط المشاغب التركي.

الملهم لـ«غراندي»: دمشق حرية على إعادة الإعمار لتشجيع عودة المهاجرين



نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغاربة ولد المعلم خلال لقائه المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبي غراندي والوفد المرافق أمس (سانا) التي تقوم بها المفوضية لمساعدة اللاجئين والمهجرين بالتنسيق مع الحكومة السورية، مؤكداً رغبة المفوضية في مواصلة تعزيز وتوسيع التعاون القائم بينها وبين الحكومة السورية، وعبرأ عن ارتياحه لهذا التعاون وتقديره للجهود التي تبذلها الحكومة السورية في هذا الشأن.

وأعرب غراندي عن استعداد المنظمة لاحتضان كل الإمكانيات وتسخيرها من أجل تأمين المتطلبات الأساسية لعودة المهجرين ومساعدة الحكومة السورية على تأمين العودة الكريمة لهم إلى وطنهم ومحاولة خلق بيئة أفضل ومعايير معيشية أعلى لجميع السوريين.

والمجتمع الدولي مسؤولياتهم في هذاخصوص للمساهمة في توفير متطلبات العودة الطوعية للمواطنين السوريين إلى بلادهم وعلى رأسها رفع الإجراءات القسرية أحادية الجانب غير المشروعة التي فرضت على الشعب السوري والتي كانت سبباً إضافياً في سعي السوريين إلى مغادرة بلددهم بحثاً عن ظروف حياة كريمة افتقدوها بسبب الحرب.

وأعرب المعلم عن التقدير للجهود التي تقوم بها المفوضية بالتعاون مع الحكومة السورية في مجال تقديم المساعدات وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

بدوره تحدث غراندي عن الجهد وأن تتحمل المنظمات الإنسانية وأوضح المعلم، أن الدولة السورية تجدد في كل مناسبة دعوتها للمواطنين السوريين الذين اضطربتهم الحرب والاعتداءات الإرهابية لمغادرة البلاد إلى العودة إلى وطنهم الأم، مشدداً على أن الدولة السورية تتبع هذا الموضوع على رأس أولوياتها وهي حرية على عملية إعادة الإعمار وما يتطلب ذلك من بنى تحتية ومدارس ومشاف وغيرها بما يشجع المهجرين على العودة إلى منازلهم على الرغم من المحاولات المستمرة من قبل بعض الدول والجهات المعروفة عرقلة عودتهم بكل السبل.

وبالوقت ذاته أكد المعلم ضرورة أن تتحمّل المنظمات الإنسانية والخطوات المهمة التي اتخذتها الحكومة السورية لتسهيل عودة المهجرين السوريين واستقبالهم وضمان تحسين الظروف المعيشية ومتطلبات الحياة الكريمة لهم وخاصة بعد الانجازات التي حققها الجيش والقوات المسلحة في سورية وتحرير مناطق كثيرة من رجس الإرهاب سواء بالعمليات العسكرية أو بالمصالحات والتي أدت إلى مغادرة الكثير من الأهالي النازحين واللاجئين إلى قراهم ومناطقهم التي حررت، مؤكداً حرص الحكومة السورية على التعاون مع المفوضية في هذا المجال على أساس الحفاظ على سيادة واستقلال ووحدة سوريا أرضًا وشعبًا.

اجرى مباحثات مع امارات السعودي توصلتا إلى تفاهمنا بشأن القضايا الرئيسية في سوريا

عليها ومن ثم رأينا نمذد داعش في السرور ونعود إسرائيلياً في الجنوب، ونفونا تركياً في الشمال، عبر محاولات الترتير والتزيك على «ال المجالس المحلية» وفتح فروع للمؤسسات الرسمية التركية في مناطق تحتلها مليشيات وتنظيمات رجب طيب أردوغان في سوريا، مستغلة الكثيف الفكري «الإخواني» الذي تحصل بفعل انتقال بعض آلاف إلى الشمال بعد المصاحفات في المناطق المختلفة في محاولة لإنشاء رابط إيديولوجي مع تركيا.

ومؤخرًا أتت محاولة تجنيس السوريين في المناطق القريبة من الحدود، لتليها محاولة إنشاء «المنطقة الأمنية» وترحيل السوريين المجنسين في تركيا إليها، لخلق أندر اجتماعية سياسية اقتصادية، ومن ثم تشكيل قوى مرتبطة في مراحل تالية، تدفع أردوغان لطلبة لاحقة بضم تلك المناطق إلى سيطرته كما سبق أن فعلت تركيا عندما استولت على لواء إسكندون.

في المقابل يبدو من المستغرب الصمت العربي إزاء تلك المحاولات إذ من الواجب اليوم على القوى الخليجية، ومن باب المصلحة أكثر من أي باب آخر، الانخراط بفعالية مع شركاء في الشمال لكتح الطموحات الأردوغانية، وليس ثمة شريك سياسي اقتصادي عسكري اجتماعي أكثر من الدولة السورية، بعد إخفاق رهانهم على الأميركيين.

لن تكون الأموال التي يمكن أن تقدمها الدول الخليجية لإعادة الإعمار قروضاً أو هبات أو حتى مساعدات مشروطة بقدر ما هي واجب داعمي على تلك الدول لتبقى المخططات «الإخوانية الجديدة» بعيدة عنها، لأن أوروبا قد تجد في مراحل مقبلة أن نظام أردوغان نمذوج يمكن التعامل معه طمأنة «الإرهاب العالمي» أن أوروبا على الأقل ليست عدوه.

وعلى الخليج أيضًا إقناع الإدارة الأميركيكية برفع العقوبات عن سوريا خدمة لصلاحة أميريكية أكبر تتعلق بضبط المشاغب التركي.

مواليد جاويش أوغلو، أنهم يكتفون جهودهم في الوقت الراهن على الحل السياسي في سوريا بالتزامن مع وقف إطلاق النار فيها.

وبحسب وكالة «الأناضول» التركية، أشار جاويش أوغلو إلى أنهم سيحقّقون زخماً كبيراً مع تشكيل «الدستورية»، وزعم أنّ نظامه يبدي أهمية كبيرة لوحدة أراضي وحدود سوريا، وتقدم دعماً كبيراً للحفاظ على وحدة التراب السوري.

وأشار إلى أنه مع القضاء على الجماعات الإرهابية في سوريا، ستُصبح الأخيرة بلدًا آمناً، مبيناً أن اللاجئين السوريين في تركيا بدؤوا بالعودة إلى مناطقهم بعد تطهيرها من الإرهاب شمالي سوريا.

ويعتبر النظام التركي أن «وحدات حماية الشعب» الكردية ذراعاً عسكرياً لـ«حزب العمال الكردستاني» المصنف لدى أنقرة كتنظيم إرهابي.

وبالعوده للتصریحات الروسیة، ذکر المتحدث الرئاسی الروسي دمیتري بیسکوف أن الرئیس فلادیمیر بوتين، ورئیس الوزراء الإسرائیلی بنیامین نتنياهو بحثاً في موسكو الأبعاد الماضیة جملة من القضايا، بينها سبل التعاون على الصعيد السوری.

وقال بیسکوف بحسب «روسیا اليوم»: «ما الصیفة التي سیتم التوصل إليها، وما الأطراف التي ستشارک فيها؟.. من المبكر جداً التحدث حول هذا الأمر. هذه القضية ستختضع للبحث».

زيارة موسكو في أي وقت..
شار بوغانوف إلى أن ممثلي «الهيئة» يقررون بأن مسادف روسيا في سوريا تتلاخن في صون وحدة أرضيها، و«ليس لديهم أي شك في ذلك».

ول من أمس عقد لافروف مؤتمراً صحيفياً مع جبیر في الرياض عقب لقاء بينهما، وقال خالله: روسيا تعمل على دعم «اللجنة الدستورية» في سوريا، وتقيمها الدعوة لكافة الأطراف في سوريا لوصول إلى اتفاق كامل، وأن روسيا لن تغير وجهها في سوريا، ونحرص أن يقرر السوريون مصيرهم، ونتمنى دعوة السعودية للمشاركة في العملية السياسية، مشيراً إلى وجود دول تعمل على عرقلة العملية.

جانبه قال الجبیر في المؤتمر الصحافي: «تقدّر ضمور وحضور روسيا في العالم، وبعثنا تعزيز التعاون في مكافحة التطرف والإرهاب في المنطقة».

من إعادة الرياض السفارۃ في سوريا، ذکر الجبیر الحديث عن عودة السفارۃ السعودية في سوريا زال مبكراً، معتبراً أن «السعودیة من أكبر الدول العالم التي تقدم مساعدات، وقدمت دعماً مالياً يزيد عن ١٠٠ دولة في العالم خلال السنوات الماضية، ونعمل على إنجاح العملية السياسية في سوريا، ودعم كافة الأطراف المتنازعة للتوصل إلى حل».

شأن ذي صلة، زعم وزير خارجية النظام التركي

كما التقى لافروف رئيس «هيئة التفاوض» المعارض نصر الحريري في الرياض أيضاً، ودعا المعارضين لدعم جهود المجتمع الدولي في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري، وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين.

وفي مستهل اللقاء مع الحريري قال لافروف: «تقدير سعيكم لإيجاد حلول، ونحول على أن تساهموا مع غيركم من ممثلي المعارضة السورية في الإسراع بتشكيل «اللجنة الدستورية».

من جانبه، أشار المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ودول إفريقيا نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف إلى أن «هيئة التفاوض» المعارضة «كانت حرية على انتهاز فرصة وجود لافروف في الرياض لتشييد الحوار مع الجانب الروسي حول سير عملية التسوية السورية».

وأضاف بوغدانوف: إن المعارضة اتفقت على الأسماء في قائمتها من «اللجنة الدستورية»، كما لا اعتراض لديها على الأسماء المنشورة، إلا على قائمة الحكومة، وليس هناك خلاف الواردة في قائمة الحكومة، وليس هناك إلا على نحو ستة مرشحين لشغل مقاعد في قائمة المجتمع المدني».

وأوضح بوغدانوف، أن وزير الخارجية الروسي رد على ما أبداه المعارضون السوريون من حرص على مواصلة الحوار مع روسيا، بتوجيهه دعوة لهم

وكالت | كشف وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف عن تفاهم بين موسكو والرياض حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالأزمة السورية، وذلك بعد مباحثات أجراها في السعودية شهدت «اجتماعاً مغلقاً» مع الملك سلمان بن عبد العزيز، على حين اعتبر النظام التركي أنه مع القضاء على الجماعات الإرهابية في سوريا، ستصبح الأخيرة بلدآً آمناً». ووفق وكالة «سبوتنيك» أعلن لافروف اجتماعه مع وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي إبراهيم عادل الجبير وز وزير الخارجية السعودية ابراهيم العساف في الرياض، وذلك خلال جولته التي قادته من قطر إلى الرياض أول من أمس وتشمل أيضاً الكويت والإمارات، يناقش خلالها قضايا عديدة منها الوضع في سوريا. وقال لافروف خلال اللقاء بحسب الوكالة: «توصلت موسكو والرياض إلى تفاهم بشأن جميع الموضوعات الرئيسية في الأزمة السورية»، في حين أوضحت الوكالة أن اللقاء جرى في المبني الملكي في مطار الرياض.

من جانبه ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن لافروف عقد اجتماعاً مغلقاً مع الملك سلمان في الرياض، لم يرشح عنه أي أنباء حتى مساء أمس.

تجاهل «حظر الكيميائي» للدلال والوثائق في «كيميائي دوما» يثير قلق روسيا العام لـ«الوطن»: المنظمة أرادت تغطية الحقيقة التي ظهرت أمام الجميع

الناحية القانونية.

وأوضح أنه «يمكن للدولة السورية محاسبة هؤلاء عبر رفع دعاوى في محاكم دولية والمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق بالسوريين، علماً أن الاستثمار السياسي ربما يكون أهم من العمل القانوني، والنجاح في إيصال الصورة والحقيقة يمنع الولايات المتحدة والدول الغربية من الاستمرار في اتهام الدولة والجيش العربي السوري بأنه استخدم الكيميائي».

ولفت العacam إلى أن «الغرب عمل على استخدام الملف الكيميائي منذ صيف عام ٢٠١٣، واستثمر فيه وكان الاتهام كان جاهزاً، أما اليوم فلن الدولة السورية أدلة قانونية، يمكن استثمارها في المحاكم الدولية، ويمكن رفع دعاوى على الدول التي وقفت مع المتفقين على الأرض لأنهم كانوا مجرد أدوات، وهذه الدعاوى يمكن أن تقوم بها الدولة السورية حتى المتضررون».

وذكر العacam، أن «الدولة السورية أكدت على الدوام أن ما جرى كان من تأليف كامل من قبل إرهابي أميركا، وبأن ما جرى في دوما كان سرقة هزلية، وهو ما أكدته روسيا أيضاً، ولا ننسى أن هدف ما جرى وقتها كان منع الجيش العربي السوري من تطهير مناطق الغوطة

الناحية القانونية.

سيطاً رزوق

في الوقت الذي اعتبرت فيه روسيا أمس أن تجاهل منظمة الحظر الكيميائي المنطلقة للمعلومات التي قدمتها روسيا وسوريا حول فبركة استخدام السلاح الكيميائي في دوما «يثير القلق»، بربط عضو مجلس الشعب محمد خير العacam بين توقيت صدور تقرير المنظمة وبين المحاولات الغربية للتغطية على المعلومات التي أكدت «فبركة» إرهابيي «الخوذ البيضاء» لمشاهد الكيميائي في دوما.

وفي تصريح لـ«الوطن»، اعتبر العacam، أن توقيت صدور التقرير مشبوه، وجاء كي يطغى على الحقيقة التي ظهرت أمام الجميع، بحيث ينشغل الإعلام الغربي والأروقة الغربية، بما ساقه التقرير من اتهامات، وينسى الجميع الحقيقة التي ظهرت بعد شهادة مراسل هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي».

واعتبر عضو مجلس الشعب، أنه من الناحية القانونية ينبغي على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تحمل مسؤولياتها بأن تتخذ الإجراءات القانونية اللذين كانوا يريدون أن يوهموا هذه المنظمة بأن الجيش العربي السوري قام بالهجوم الكيميائي، وتحمل تبعات ما جرى من